

- ماده ٤ — تمبر الأغذية ضارة بالصحة في الأحوال الآتية :**
- (١) إذا كانت ملوثة ببكتيريا أو طفيليات من شأنها إحداث المرض بالإنسان .
  - (٢) إذا كانت تحتوى على مواد سامة تحدث ضرراً للصحة الإنسان إلا في الحدود المقررة بالمادة ١١ .
  - (٣) إذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التي تنتقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل لميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث .
  - (٤) إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان نافق .
  - (٥) إذا امتحنت بالأزربة أو الشواشب بنسبة تزيد على النسبة المقررة أو يتعجل معه تنقيتها منها .
  - (٦) إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظورة استعمالها .
  - (٧) إذا كانت عبواتها أو لفافاتها تحتوى على مواد ضارة بالصحة .
- ماده ٥ — تمبر الأغذية فاسدة أو تالفة في الأحوال الآتية :**
- (١) إذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيماوى أو المكروبي .
  - (٢) إذا اتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب في بطاقة البيان الملصق على عبوتها .
  - (٣) إذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .
- ماده ٦ — تمبر الأغذية مشوشة في الأحوال الآتية :**
- (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة .
  - (٢) إذا خلطت أو منجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .
  - (٣) إذا استويت جزئياً أو كلياً عن أحد المواد الداخلة في تركيبها مادة أخرى تقل عنها جودة .
  - (٤) إذا زُعَّجَتْ جزئياً أو كلياً أحد عناصرها .
  - (٥) إذا قصد إخفاء صادها أو تلفها بأى طريقة كانت .
  - (٦) إذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة .
  - (٧) إذا احتوت جزئياً أو كلياً على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية مسوأة كانت مصممة أو خاماً أو إذا كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق .

## قانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٦

بنصفيه بورصة عقود القطن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**ماده ١ — تصنفى بورصة عقود القطن بالاسكندرية ، وتستولى التصنيفية لجنة تشكل بقرار من وزير الاقتصاد ، ويؤول فائض التصنيفية إلى الخزانة العامة .**

**ماده ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاقتصاد إصدار القرارات الازمة لتنفيذه .**

**يضم هذا القانون بمحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ ( أول مارس ١٩٦٦ )**  
**جمال عبد الناصر**

## قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

بيان مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**ماده ١ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي ، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتنجيمها يقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للإستهلاك الآدمي ، ويقصد بتناول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو طرحها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو تهليها أو تسليمها .**

**ماده ٢ — يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية :**

(١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات المألفة .

(٢) إذا كانت غير صالحة للإستهلاك الآدمي .

(٣) إذا كانت مشوشة .

**ماده ٣ — تمبر الأغذية غير صالحة للإستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية :**

(١) إذا كانت ضارة بالصحة .

(٢) إذا كانت فاسدة أو تالفة .